جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

كتاب أنموذج الكشّاف لشمس الدّين محمد بن يوسف الكِرْمانيّ (ت٧٨٦هـ)

دراسة لغويّة نحويّة

رسالة تقدمت بها الطالبة

ابتسام فالح بدّاي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها تخصص (اللغة)

بإشراف :

أ.د. مكي نَومان مظلوم

١٤٤٢هـ ٢٠٢١م

المبحث الأول

المسائل الصوتية

أولاً : الهمزة صوت حلق :

أجمع اللغويون القدامى على مخرج صوت الهمزة ، على الرغم من اختلافهم في التسمية سواء أكانت من أقصى الحلق[١] ، وقال المحدثون من فتحة المزمار[٢] ، أم من الحنجرة[٣]. فتعدّ من اعمق الأصوات نطقًا ، وأنها تخرج من أول مواضع النطق . ومن الآيات المباركة التي تناولها شمس الدين الكرماني التي ورد فيها الكلام عن الهمزة قوله تعالى : ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة : ٢٣] ؛ إذ نقل قولًا عن الهمزة ، لفخر الدين الجاربردي : ((وللأدخل منزلة في الحلق من بين سائر حروف الحلق ، وهو الهمزة.)) [٤] ؛ ولم يعلق على هذهِ العبارة أحد من العلماء المذكورين في (أنموذج الكشاف) ، لذا رأيت أن أذكر أقوال العلماء بخصوصها .

ذكر الخليل (ت١٧٥هـ) إنَّ حروف العربية قُسمت على صحاح ، وجُوف ، فالجوف أربعة ، وهي : الواو والياء والألف اللينة والهمزة ، وسُميت جوفًا[٥] ؛ لأن مخرجها الجوف ولا تقع في مدارِج اللّسان ، أو الحلق ، أو اللهاة ، فهي هاوية في الهواء لا حيز تنسب إليه إلا الجوف ، ثم جُعلَ الألف والواو والياء في حيز واحد،

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤٣٣/٤ .

(٢) دروس في علم أصوات العربية : ١٢١-١٢٣ .

(٣) ينظر : المدخل إلى علم أصوات العربية : ٨٣-٨٧ .

(٤) أنموذج الكشاف : ١٠٢ .

(٥) ينظر : العين : ٥٧/١-٥٨ .

والهمزة في الهواء لم يكن لها حيز تنسب إليه الجوف . وهو بذلك قد أسس بروز مصطلح الجوفية والهوائية ، والملاحظ أنه لم يميز بين كونها حروف مد أو حروف لين وعلّة . وقد وصفها (واو – الألف – الياء) هوائية وأدرج في بعض المواضع معهنّ الهمزة[١] ، ويبدو لأنّه قصد الهمزة المسهلة ؛ لأنّه قال ((وأمّا الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مَهتُوتة مضغوطة ، فإذا رُفِّه عنها لانت ، فصارت الياء والواو والألف على غير طريقة الحُروف الصَّحاح)) [٢] .

وعدّ سيبويه (ت١٨٠هـ) الهمزة من حروف أقصى الحلق وهو مذهب الخليل وابن الجزري (الهمزة والهاء والألف)، ولقلتها فلا تُعدّ بأصل للادغام[٣] . وتبعهُ جمهور من اللغويين في ذلك[٤] .

ووصف الثمانيني (ت٤٤٢هـ) الهمزة بإنّها : ((وحدها تُستَثْقل ؛ لأنَّ مخرجها من الصّدر ، ويَلْحَقُ المتكلّم فيها كالتهوّع.)) [٥] .

وساق المالقي (ت٧٠٥هـ) لفظ الأدخل الذي ذكره الجاربردي – أي – المقصود منه حروف الحلق ، وأدخلها الهمزة ؛ إذ هي أقرب إلى الجوف[٦] .

---

(١) ينظر : العين : ٥٧/١–٥٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٥٢/١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤٣٣/٤ ، و٤٤٩ ، وأسرار العربية : ٣٤ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١٩٢/١ ، وسر صناعة الاعراب : ٤٥/١ ، والممتع الكبير في التصريف: ٤٢٤–٤٢٦ .

(٥) شرح التصريف للثمانيني : ٣٠١ .

(٦) ينظر : الدر النثير والعذب النمير : ٢٩/٢ .

ومخرج الهمزة والهاء والألف ، حسب الترتيب ، وهو أقصى الحنك . ووصفت الهمزة بحرف المهتوت ؛ لأن فيها عصرا ، والناطق بها كالساعل ، أي معصورة والهت شبه العصر للصوت[١] .

وقيل أنَّ مراتب حروف أقصى الحلق (الهمزة والهاء والألف) قال ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) : إنّها عند الأكثرين على رتبة واحدة ، ونقل عن الاخفش (ت٢١٥هـ) ؛ أنَّ الهمزة أولًا ثم الهاء والألف في مرتبة واحدة ، وَقيل : الهمزة أولًا ، ثم الألف ، ثم الهاء، وقيل : الهاء قبل الهمزة[٢] .

أمّا المحدثون ، فقد خالفوا القدماء في بعض ما ذهبوا إليه في مخارج الحروف وصفاتها ، وابدأ القول بما نقله د. رمضان عبد التواب إذ جعل المخرج الأول الهمزة والهاء ، دون الألف[٣] .

وقد ذكر د. غانم قدوري الحمد أنَّ العلماء العرب المحدثين ، عدوا مخرج الهمزة من الحنجرة ، فهي صوت حنجري ، ومعها الهاء[٤] . ولم تُعَد الهمزة من حروف الجهر أو الهمس ؛ وفي ذلك يقول : ((واختلف في صوت الهمزة ؛ لأن مخرجها هو موضع صدور نغمة الصوت ، فهي تنطق بانطباق الوترين ثم انفراجها بعد ضغط الهواء لحظة من الوقت ، والجهر يحدث باهتزاز الوترين وتذبذبهما ، فقال قسم من

---

(١) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، ركن الدين الاستراباذي : ٢/٩١٠ ، ٩٣٤-٩٣٥ .
(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٤/٢٤٠، وتمهيد القواعد في تسهيل الفوائد : ١٠/٥٢٦١.
(٣) ينظر : التطور النحوي للغة العربية : ١١ ، ١٣ .
(٤) ينظر : المدخل إلى علم أصوات العربية : ٨٣-٨٧ .

الباحثين بأنها صوت مهموس ، لعدم تذبذب الوترين معها ، وقال آخرون : هي صوت لا هو مجهور ولا هو مهموس ، ... ، فهي تُمثل حالة ثالثة.)) [١] .

وذكر المحدثون أيضًا مصطلح (الأدخل) ، وكذلك (تقديم العام على الخاص)، والثابت على المتحرك ، وما يكون في الفم على غيره[٢] .

يظهر مما تقدم أن القدماء اتفقوا على أن (الهمزة) من حروف أقصى الحلق ، لكنهم اختلفوا أيضًا في ترتيب موقع مخرجها مع الحروف (الهمزة والهاء والألف) ، اختلفوا أيضًا في عدّ الهمزة صوتًا حنجريًا انفجاريًا لا مجهورًا ولا مهموسًا .

ثانيًا : نقل حركة الهمزة عند التقاء الساكنين :

التقاء الساكنين يحدث تغييرًا في بناء الكلمة ونطقها وإعرابها ؛ إذ يُعَد نقل حركة الهمزة عند التقاء الساكنين من الظواهر الصوتية التي نقلها الكرماني عن الزمخشري ، ومنه ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ١-٢] ، إنَّ الـ(ميم) في (الم) حقها أن يوقف عليها كما وقف على ألف ولام ، وأن يبدأ ما بعدها كما تقول : واحد أثنان ، وأما من فتحها فهي حركة الهمزة ألقيت عليها حينَ أسقطت للتخفيف . وهي قراءة عاصم[٣] ، ولا يُعَد ذلك من باب قراءة الدرج؛ لأن حق الـ(ميم) الوقف ، وبهذا فالسكون والهمزة في حكم الثابت ، وحُذِفَتْ – أي الهمزة – تخفيفًا وأُلقيَتْ حركتها على الـ(ميم) الساكن للدلالة عليها ، ومن نحو ذلك

---

(١) المدخل إلى علم أصوات العربية : ١٠٢ .

(٢) ينظر : الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات ، اطروحة دكتوراه : ٤٧.

(٣) ينظر : السبعة في القراءات : ٢٠٠ ، والحجة للقراء السبعة : ٧/٣ ، والمبسوط في القراءات العشر : ١٦٠ .

قولهم (واحد اثنان) ، بنقل حركة همزة الوصل في (اثنان) إلى (الدال) في (واحد) ، فإن قيل : أنها حركة التقاء الساكنين ؟ أُجِيب : أن التقاء الساكنين لا يوجب التحريك في باب الوقف؛ وإلَّا لاوجب تحريك (لام) و(ميم) – الآية – قبل هذين الساكنين ، وكذلك لم يكن المسوغ في التحريك توالي السواكن في الآيتين ، والدليل إمكان نطق (واحد اثنان) بسكون الدال وطرح الهمزة ، فلما حُرِّك الدال عُلِمَ أن حركتها هي حركة الهمزة الساقطة لا التقاء الساكنين . ووصف الزمخشري قراءة عمرو بن عبيد الرؤاسي[١] بكسر الـ(ميم) غير مقبولة ، توهم تحريك إلتقاء الساكنين[٢] .

وقال الفالي السيرافي معترضًا على الزمخشري : ((وفيه نظر ؛ لأنه يجوز قراءة أن يغتَفر التقاء الساكنين فيما أوّله مدة[٣] كـ(أُصَيْم)[٤] دون غيره كـ(واحد اثنان).))[٥].

وردّ الكرماني اعتراض الفالي السيرافي ، قائلًا : ((إنه في بيان جواز التقاء الساكنين في الوصل والتشبيه في ذلك ، فيكفي له صورة التقاء الساكنين فيهما سواء كان أوّلهما مدّة أو لا ، والاعتقاد في أُصَيْم ، حاصل سواء كان وقفًا أو وصلًا)) [٦] .

أمّا الطيبيّ فقد ردّ على الفالي السّيرافي ؛ إذ أجاب بأنهم اغتفروا التقاء الساكنين قيدًا مطلقًا في الوقف ، وجعل تشبيه نقل الحركة في هذا الموطن بـ(أُصَيْم) غير صحيح ، وذهب مذهب الزمخشري في كلّ ما ذهب إليه ، من أن علّة الحركة ليست

---

(١) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس : ٣٥٣/١ ، والبحر المحيط في التفسير : ١٠/٣ ، وتفسير القرطبي: ١/٤ .

(٢) ينظر : الكشاف : ٣٣٥/١ ، وأنموذج الكشاف : ١٢٥-١٢٦ .

(٣) ورد اللفظ في أنموذج الكشاف (فائدة) ، صُوِب من فتوح الغيب : ١١/٤ .

(٤) أُصيم مصغر (أصم) . ينظر : الفائق في غريب الحديث ، حرف الخاء : ٣٧٥/١ .

(٥) فتوح الغيب : ١١/٤ ، وأنموذج الكشاف : ١٢٦ .

(٦) أنموذج الكشاف : ١٢٦ .

عدم إمكان النطق ، والتشبيه بـ(واحد اثنان) ، ومما ذكره الطيبي أيضًا أن الزمخشريّ في الكشاف قد خالف سيبويه والزجاج (ت٣١١هـ) ، وأبا علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، في المفصل ، وسوغ مخالفته ؛ لأنّه مختصر كتاب سيبويه ، فهو كالنقل منه .

إذ قال سيبويه : ((والفتح في حرفين : أحدهما قوله عزّ وجل : ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ لما كان من كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا ... فأما (آلم) فلا يُكسَر ؛ لأنهم لم يجعلوه في ألف الوصل بمنزلة غيره ، ولكنّهم جعلوه كبعض ما يتحرك لالتقاء السّاكنين.)) [١] . وهذا ما علق به الزمخشريّ على قراءة ابن عبيد بكسر الـ(ميم) بأنها غير مقبولة لتوهم تحريك التقاء الساكنين .

وقال الفرّاء أنَّ الـ(ميم) ساكنة بنيّة الوقف إذا نُويَ ما بعدها الاستئناف ، ولمّا لم تستأنف القراءة نُقِلَت فتحة الهمزة إليها ، وبهذا لو كان الجزم استحقاقًا للميم لَكُسِرت[٢].

إلا إن الأخفش (ت٢١٥هـ) ذهب إلى غير ما ذهب إليه الفراء ففتحت الميم لالتقائها بحرف ساكن ، وأجاز كسرها من باب إمكان النطق للوصول إلى الكلام[٣] .

أمّا الزجاج فنقل قولين في قراءة عاصم : ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ أحدهما للنحاة وهو ((أنَّ هذهِ الحروف مبنية على الوقف فيجب بعدها قطع ألف الوصل : (أ . ل . م . الله لا إلَهَ هُوَ) ثم طرحت فتحة الهمزة على الميم ، وسقطت الهمزة . كما تقول : واحدْ اثنان، أمّا الثاني (فلا يسوغ في اللفظ أن يُنطَق بثلاثة أحرف سواكن) ، فلابدّ من فتحة

---

(١) الكتاب : ١٥٣/٤-١٥٤ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٩/١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٢٢/١ .

الميم في (الم ، الله) لالتقاء السّاكنين.)) [١] ، وعدّ الزجاج الرأي الثاني هو الصواب وغلط قراءة الرؤاسي لأنّهُ لا يصح كسر الميم في هذهِ الحالة[٢] .

أمّا ابن السّراج (ت٣١٦هـ) فقد ذهب مذهب سيبويه بجعل الحركة من باب التقاء الساكنين ، وقد ساق ابن السراج أمثلة لذلك نحو (أُصَيم) وبذلك جعل الأمر من باب المضعّف والمدغم[٣] . وهذا ما اعترض عليه الطيبي والكِرمانيّ ، باعتبار أنَّ لفظ (أُصيم) لا ينطبق على هذهِ المسألة ؛ إذ شبه بما فيه من التقاء ثلاثة سواكن آخرهن الوقف ، فلا اعتراض فيه[٤] .

ومنهم من جعل فتحة الهمزة المنقولة إلى الميم هي من باب الشاذ في كلام العرب ؛ إذ إنَّ القياس في حركة التقاء الساكنين الكسر وليس الفتح[٥] .

وعدّ آخر حركة الفتحة على الميم من باب التقاء الساكنين وفُتِحَتْ لوجهين ، الأول : كثرة استعمال اسم (الله) بعدها ، والثاني : ثقل الكسرة بعد الياء[٦] .

مما تقدم نرى ان العلماء قد اختلفوا في نقل حركة الهمزة الوصل في لفظ (الله) جلّ جلاله إلى الميم ، ولا يعد ذلك من باب الدرج ، وذلك لأن حقها الوقف عليها ، وان الهمزة في حكم الثابت ، ومنهم من أجاز كسرها وقد اعترض عليه ، ومنهم من قال لا يسوغ ان ينطق بثلاثة أحرف سواكن .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٦٥/١ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٦٥/١-٦٦ .
(٣) ينظر : الأصول في النحو : ٣٧٠/٢ ، ٤٠/٣ .
(٤) ينظر : أنموذج الكشاف : ١٢٩ .
(٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه : ٢٢/٥-٢٣ .
(٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٣٥/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٩٢/٥ .

ثالثًا : الإدغام :

عرف ابن جني الإدغام بقوله : ((في حقيقته تقريب صوت من صوت.)) [١] . أو جعله حرفًا واحدًا ، أي إدغام الأول في الثاني ، فيلفظ حرفًا واحدًا مشدّدًا[٢] . وعرفه المرعشي (ت١١٥٠هـ) قائلًا : ((أن تأتي بحرفين الأول ساكن ، والثاني متحرك من مخرج واحد من غير فصل بينهما على ان يصيرا حرفًا واحدًا مغايرًا بهيئاته ، وهو الحرف المشدد.)) [٣] .

والإدغام على ثلاثة أقسام : إدغام المتماثلين ، وإدغام المتجانسين ، وإدغام المتقاربين .

فإدغام المتماثلين : يكون في حرفين اتفقا مخرجًا وصفة كالباء مع الباء ، وأمّا إدغام المتجانسين فيكون في الحرفين المتفقين ، واختلفا صفة كالصاد والدال والتاء ، أو يكون في حرفين متقاربين : أي تقاربا مخرجًا ، أي المخرج الكلي والصفة . كالدال والسين المهملتين فأنهما متقاربان مخرجًا ، كالتاء المثناة الفوقية والثاء المثلثة ، فإنهما متقاربان صفة ؛ وذلك لأنّهما مهموستان منفتحتان مستفلتان مرققتان ، إلّا أنَّ التاء شديدة والثاء رخوة[٤]. ويقسم الإدغام على نوعين ((الإدغام الصغير وهو ما اختُلِف في ادغامهُ من الحروف السواكن فلا يكون إلا في المتقاربين)) [٥] ، أمّا الادغام الكبير : فيكون في المثلين والمتقاربين ، ولكثرة استعماله يسمى إدغامًا كبيرًا ، لأنّ الحركة أكثر من السكون ، وقيل لتأثره في إسكان المتحرك قبل إدغامه ، وقيل لما فيه من الصعوبة

---

(١) الخصائص : ١٤١/٢ .
(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٥١٢/٥ .
(٣) جهد المقل : ١٨١ .
(٤) ينظر : جهد المقل : ١٨١-١٨٢ .
(٥) ابراز المعاني : ٦٠-٨٠ ، وجهد المقل : ١٨٣ .

ولشموله نوعي المتماثلين والمتجانسين والمتقاربين . سببه ثقل اجتماع حرفين متماثلين وتقارب الحرفين في المخرج ، والصفة ، مثاله : ﴿فِيهِۛ هُدًى﴾ [البقرة : ٢] وتقرأ فيه هّدى ، وقوله تعالى : ﴿وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ [التوبة : ٨٧] ، تقرأ : وطبعَ عّلى[١] .

وذكر الكرماني قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقۡرَضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا يُضَٰعَفُ لَهُمۡ وَلَهُمۡ أَجۡرٞ كَرِيمٞ﴾ [الحديد : ١٨] ، ثم توقف عند قول الزمخشري بخصوص لفظ: (المُصَّدِّقين) : ((المتصدّقين ، وقُرئ على الأصل[٢] ، والمصدّقين من صدق ، وهم الذين صدقوا الله ورسوله ، يعني المؤمنين ، فإن قلت : علامَ عُطِفَ قولهُ ﴿وأقرضوا﴾ ؟ قلت على معنى الفعل في المصدّقين ؛ لأن اللام بمعنى الذين ، واسم الفاعل بمعنى (اصّدّقوا).))[٣] ، ولم يعترض الفاليّ السيرافي على هذه المسألة ، وكذلك لم يورد – الكرماني – أقوال العلماء بخصوصها . وللوقوف على ما يصير إليه لفظ ﴿المصّدّقين﴾ ، ولوروده في القرآن واللغة ؛ لذلك رأيت أن أدرس المسألة وما يؤول إليه الإدغام في اللغة ؛ على فقرٍ ، وابدأ بما قاله علماء العربية القدماء ، ومن ثم المحدثون.

وذكر الفراء القراءات الواردة في لفظ ﴿المُصَّدِّقِين﴾ الآية ، فمنهم من قرأ بتخفيف الصاد ، ومنها قراءة الجمهور ، أمّا إظهار (التاء) ، (إنَّ المُتصّدّقين

---

(١) ينظر : ابراز المعاني : ٦٠-٨٠ ، وجهد المقل : ١٨٣ .

(٢) قراءة ابن كثير وعاصم (إن المصَدِقَين والمصَدِقَات) بالتخفيف ، وقرأ الباقون وحفص عن عاصم بتشديد الصاد . ينظر : السبعة في القراءات : ٦٢٦ ، والحجة للقراء السبعة : ٦/٢٧٤-٢٧٥ ، والمبسوط في القراءات العشر : ٤٣٠ ، وحجة القراءات : ٧٠١ .

(٣) الكشاف : ٤/٤٧٨ ، وانموذج الكشاف : ٤١٨ .

والمتصدّقات) ، وهي قراءة أُبي ، فعدّها مما يقوي قراءة الجمهور ، ودلالة ذلك القول بإدغام التاء في الصاد ، وتشديد الصاد[١] .

ومنها قوله تعالى : ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا﴾ [الأعراف : ٢٢ ، وطه ١٢١]؛ إذ الإدغام في لفظ (يخصفان) ، عند من قرأ (يخصِّفان) ، والأصل عندهم (يختصفان) فأدغِم التاء في الصاد ، وأتبعت الخاء في حركتها للصاد[٢] .

وقيل الإدغام : ((هو وصلك حرفًا ساكنًا بحرف مثله من موضعه من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف ، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد ترفع اللسان عنهما رفعة واحدة ويشتدّ الحرف ... والإدغام يجيء على نوعين ، أحدهما : إدغام حرف في حرف يتكرر ، والآخر : إدغام حرف في حرف يقاربه.))[٣] .

وقد فصل ابن السراج القول في نوعي الإدغام ، فأما الأول فيجيء على نوعين: أن يجتمع الحرفان في كلمة واحدة أو كلمتين ، وما كان في كلمتين نوعان : ما يجوز إدغامه ، وما لا يجوز إدغامه ، وأمّا ثاني نوعيّ الإدغام – فهو ما أُدغِم للتقارب – . وقسم إدغام المقاربة على ثلاثة : الأول : إبدال الأول بلفظ الثاني وإدغامه ، وهذا القسم أحقّ الإدغام وأحسنه ، والثاني: إبدال الثاني بلفظ الأول ، ومن ثم إدغام الأوّل في الثاني ، والثالث : إبدال الحرفين بما يقاربهما ثم إدغامهما[٤] .

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ١٣٥/٣ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٣٢٣/١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٦٠/٤ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٣٢٣/١ .

(٣) الأصول في النحو : ٤٠٥/٣ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٤٠٦/٣-٤١٤ .

وصرّح ابن جني (ت٣٩٢هـ) في نوعي الإدغام ، قائلًا : ((قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد ؛ إنما هو تقريب صوت من صوت ، وهو في الكلام على ضربين : أحدهما : ((أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام ، فيُدغَم الأوّل في الآخر ، ... ، فهذا حديث الإدغام الأكبر ، وأمّا الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه من غير إدغام يكون هناك)) [١] .

وأمّا الإدغام في كلمتين نحو قوله تعالى : ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء : ٩٠] ؛ إذ وقع الإدغام بين التاء في (حصرت) والصاد في (صدورهم) ، وهذا إدغام بين كلمتين[٢] .

وقوله تعالى : ﴿وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس : ٤٩] ، والأصل عند بعض القراء (يختصّمون) فأُدغِم التاء في الصاد ، وشدّد الصاد[٣] .

وفصل المحدثون القول في ﴿المصّدّقين﴾ ؛ إذ أنه اسم فاعل من (أصّدّق) ، زنة (افّعّل) ، بتشديد الفاء والعين ، وأُشِير إلى أن هناك إبدال التاء صادًا للمجانسة ، والأصل (تصدّق) ، ثم أُدغم في فاء الكلمة بعد تسكينها ، وزيدت همزة وصل في أوله للتخلص من الساكن ، فأصبح (أصَّدَّق) [٤] .

قال براجستراسر في موضوع (المماثلة الصوتية والإدغام) ؛ أن نسبة التشابه والتماثل هو تقارب نطق حروف الكلمة ، وذكر أن هذا التشابه سماه العرب بالإدغام،

---

(١) الخصائص : ١٤١/٢-١٤٣ .

(٢) ينظر : تحبير التيسير في القراءات العشر : ٣٦ ، والنشر في القراءات العشر : ٤/٢ .

(٣) ينظر : مدارك التنزيل وحقائق التأويل : ١٠٦/٣ ، وشرحان على مراحل الأرواح في علم الصرف: ٩٦-٩٧ .

(٤) ينظر : الجدول في إعراب القرآن : ١٥١/٢٧ ، والتفسير الوسيط للطنطاوي : ١٤-٢١٦ .

ولكن ميّز بين التشابه والإدغام ، فمع اشتراكهما في بعض المعاني ، اختلفا في بعض الآخر ، وحدّ الإدغام بأنّه : ((اتحاد الحرفين في حرف واحد مشدد ، تماثلا أو اختلفا))[١] ، وهو بهذا لم يذهب بعيدًا عن تعريف القدماء للإدغام ، وساق ثلاثة أمثلة نحو : (آمنا) ، نشأت النون المشددة من نون الفعل (آمن) ونون الضمير (نا) وأسماه إدغامًا وليسَ تشابهًا ، و(ادّعى) فالدال المشددة هي (دال وتاء) ، أي (ادتعى) ، قلبت (التاء) (دالًا) وادغمت فصارت (دالًا) مشددة ، وأسماه إدغامًا وتشابهًا ، و(اضطجع)، أصل (الطاء) (تاء) قلبت لتشابه الضاد ، وأسمى ذلك تشابهًا ، وقسم التشابه إلى كلي وجزئي ، ومن جهة أخرى إلى مقبل ومدبر ومتبادل[٢] .

وقد ذكر الدكتور إبراهيم أنيس في (فصل المماثلة) إنَّ الأصوات اللغوية حين النطق يؤثر بعضها في بعضها الآخر ، ويظهر هذا التأثر في النطق المتواصل ، وتختلف درجة التأثر من صوت إلى آخر ، وبهذا التغيير الحاصل للأصوات تتحقق المشابهة والمماثلة جراء التجاور والقرب في الصفات والمخارج ، وقد أسماه الدكتور إبراهيم أنيس بـ(الانسجام الصوتي بين أصوات اللغة) ، وقد تطور البحث في هذا بحسب تسير سبل البحث وتطورها ، وقسم المحدثون هذا التأثر الحاصل بين صوتين متجاورين على قسمين : الأول : إذا تأثر الصوت الأول بالثاني ، ويسمى (التأثير الرجعي) ، والثاني: إذا تأثر الثاني بالأول ، ويسمى (التأثير التقدمي) ، وذكر إنَّ الإبدال القياسي بحسب ما ذكره النحاة هو في صيغة (افتعل) ، وقد ذكر الإدغام كأحد أسباب التأثر بين الأصوات ، ولم يخرج عن تقسيم ابن جني للإدغام إلا وهو الإدغام

---

(١) التطور النحوي للغة العربية : ٢٩ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢٩-٣٠ .

الأكبر ، والإدغام الأصغر[١] ، وعَرّف الإدغام قائلًا : ((قد يترتب على تجاوز صوتين متجانسين أو متقاربين أن أحدهما يغنى في الآخر ، وهو ما اصطلح على تسميته في كتب القراءات بالإدغام.)) [٢] .

رابعًا : الإمالة والتفخيم :

الإمالة : ((أن تنحو بالألف نحو الياء ، ولا يكون ذلك إلا لعلة.)) [٣] ، أو أن تنحو بالفتحة إلى الكسرة ؛ طلبًا لتناسب الصوت بينهما أو اشعارًا بما هو طالب بالتناسب[٤] ، ومنه نحو قوله تعالى : ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى : ١-٢]. فالإمالة في لفظ الضحىٰ لمناسبه سجىٰ .

أمّا التفخيم : فهو الفتح ، أي فتح الصوت لا الحرف وهو ضد الإمالة ، والإمالة فرع عنه ، وذلك لأنّه كلّ ما يمال يجوز فتحه ، وليس العكس ، وهو منقسم على فتح شديد ، وفتح متوسط؛ فالشديد هو نهاية فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف الذي بعده ، ويسمى تفخيمًا[٥] . وفيه يرتفع مؤخر اللسان نحو الحنك الأعلى ، واحرفهُ مجموعة في (خص ضغط قِط) . وقد قرئ لفظًا (أعمى) الواردين في قوله تعالى :

---

(١) ينظر : الأصوات اللغوية : ١٦٧-١٧٥ .

(٢) المصدر نفسه : ١٧٤ .

(٣) المقتضب : ٤٣/٣ .

(٤) ينظر : شرح ألفية ابن مالك للشاطبي : ١٢٩/٨ ، الإمالة في القراءات واللهجات العربية : ٣٠ .

(٥) ينظر : إبراز المعاني من حرز الأماني : ٢٠٣ ، الإمالة في القراءات واللهجات العربية : ٤٤.

﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء : ٧٢]، الأول بالإمالة ، والثاني بالتفخيم[١] .

ونقل الكرماني عن الزمخشريّ قراءة لفظي (أعمى) بالإمالة وبالتفخيم ، لأبي عمرو بن العلاء[٢] (ت١٥٤هـ) ، الذي أمال (أعمى) الأول لعدم تعلقه بشيء ، فألفه متطرفة ومعرّضة للإمالة ، أمّا لفظ (أعْمَى) الثاني فقد قَرَأَهُ مفخّمًا ؛ لأنّهم جوّزوا أنْ يكون بمعنى التفضيل ، وتمام التفضيل بـ(من) ، لذا كانت ألفه في حكم المتوسطة في الكلام[٣] .

واعترض الفالي السِّيرافي على ذلك : ((لأن الإمالة لا تختصّ بالمتطرفة ، فلذلك قرئ بإمالتهما.)) [٤] .

وأجاب الكرماني عن الاعتراض بقوله : ((الجواب : منع عدم الاختصاص بها عند أبي عمرو ، ويعلم من كتب القراءة.)) [٥] .

أمّا الطيبي فاعترض على قول الفالي السيرافي محتجًا بما ذكره أبو علي الفارسي ، إذ ساق قراءة أبي عمرو بإمالة (أعْمَى) وتفخيمه[٦] ، والذي سوّغ ذلك هو عدم عدّ (أعْمَى) الثاني من العيوب ، وجعله افعل من كذا ، وإنَّه من باب (أبلد من

---

(١) ينظر : السبعة في القراءات : ٣٨٣ ، والحجة للقراء السبعة : ١٢/٥ ، والمبسوط في القراءات العشر : ٢٧٠.

(٢) قراءة أبي عمرو بكسر الميم وفتحها . ينظر : السبعة في القراءات : ٣٨٣ ، والحجة للقراء السبعة : ١١٢/٥ ، والمبسوط في القراءات العشر : ٢٧٠ .

(٣) ينظر : الكشاف : ٦٨٣/٢ ، وأنموذج الكشاف : ٢٩٠ .

(٤) أنموذج الكشاف : ٢٩٠ .

(٥) المصدر نفسه : ٢٩٠ .

(٦) ينظر : الحجة للقراء السبعة : ١١٢/٥-١١٣ ، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب : ٣٤٧/٩ ، وأنموذج الكشاف : ٢٩٠-٢٩١ .

فلان) ، وبهذا جوّز أنْ يكون (أعمى) من أفعَل التفضيل ، إذ لم يجز أن يقال هذا بالمصاب ببصره ، وإذ جعله للمصاب ببصره فإنَّ الألف لا تقع في آخر اللفظ ، وإنما تحسن الإمالة في الأواخر ؛ لأن تمامه بـ(مِن) فحقها التفخيم ، وإذا ما وقعت (الألف) متطرفة ، فحقّها الإمالة[١] .

ورجّح السراجي تأويل الزمخشري الذي عدّ (أعْمَى) الثاني ليس من العيوب ، فلا يختلف حكماهما ، كون اللفظ مستعارًا من الجارحة ، وإنَّ وقوع الألف متوسطة لا يكون مانعًا[٢] .

وعلق الكرماني على قول السراجي ، قائلًا : ((ثم لمّا أُريد اقتران المعنيين افترق اللفظان ، وكأن ما يدلّ على زيادة المعنى أولى بالتفخيم مع ما سبق من ، ... ، وعَرْضَ أبي علي إثبات أولوية التفخيم لامتناع الإمالة.)) [٣] .

ذهب بعضهم إلى ما ذهب إليه الزمخشري من أنْ يكون العمى من عمى القلب وإليه ينسب الضلال وهو أن الأعمى مُستعار ممن لا يدرك المبصرات لفساد حاستهِ لمن لا يهتدي إلى طريق النجاة ، أو أنْ يكون من عمى العين –أي– لا تُرِيد به أعْمَى من كذا ولكنه يكون في الآخرة أعَمْى كما في الدنيا أعْمَى ، وهو في الآخرة أضلّ سبيلا[٤].

في حين ذكر ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) اختلاف القراء في فتح ميم أعمى وكسرها، فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر ، أعمى فهو أعمى مفتوحي الميم ، أمّا قراءة

---

(١) ينظر : فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب : ٣٤٧/٩ ، وأنموذج الكشاف : ٢٩٠–٢٩١.
(٢) أنموذج الكشاف : ٢٩١ .
(٣) المصدر نفسه : ٢٩١ .
(٤) ينظر : المقتضب : ١٨٢/٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٥٣/٣ .

الكسر (أعمى فهو في الآخرة أعمى) فهي لأبي بكر وحمزة والكسائي إلا إنَّ عاصمًا لا يكسرهما ، وقرأ أبو عمرو بن العلاء بفتحها وكسرها[١] .

وقيل : ((تجوز الإمالة في قوله جلّ وعزّ : ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ﴾ ولا تجوز الإمالة في قوله ﴿فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ﴾))[٢] ؛ إذ إنَّ الألف في الثاني متوسطة على تقدير : أعمى منه في الدنيا ، وإنه لو لم ترد في هذا لجازت فيها الإمالة[٣] .

وذكر ابن خالوية القراءتين – أي – بالإمالة والتفخيم ؛ وإنَّ الحجة لمن أمال الأول بأن جعله صفة ، والحجة في التفخيم لأنّهُ جعلهُ بمنزلة (أفعل منك) ، والمعنى : ومَن كانَ فِي هذهِ أعمى فَهُوَ في الآخرة أعْمَى منه في الدنيا[٤] . وقال أيضًا الحجة لِمن أمال أنها من ذوات الياء ؛ ولأن الياء متطرفة وهو رباعي أمالوا (أعمى) ، فهي أولى بذلك ، وإنَّ الحجة لِمَن فخّم أنَّهُ أتى بأصل الكلمة ، وإن الياء انقلبت إلى ألف لفتح ما قبلها ، وأنَّ استعمال اللفظ أولى من استعمال المعنى[٥] .

ونقل الأزهري إن قراءة أبي عمرو بكسر الميم لِمن عدّ الأول اسمًا ، أي من عمى القلب، وعدّ الثاني تعجبًا على (أفعل) من كذا ، وإنّه فرق بين المعنيين باختلاف الحركتين ؛ أي من كان في الدنيا أعمى القلب عن قبول الحق فيحشر أعمى العينين لا يبصر[٦] .

---

(١) ينظر : السبعة في القراءات : ٣٨٣ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٤٣٤/٢ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٠/٢، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : ١١٥ .

(٤) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٣٧٨ .

(٥) ينظر : الحجة في القراءات السبع : ٢١٩/١ .

(٦) ينظر : معاني القراءات للأزهري : ٩٨/٢ .

أمّا الراغب الأصبهاني (ت٥٠٢هـ) فنقل عدة أقوال في توجيه لفظ (أعمى) ، منها : أنّه اسم فاعل في اللفظ الأول ، والثاني مثله ، ومنهُ إنه أفعل من الذي للتفضيل – أي – من فقدان البصيرة ، ويصح أنْ يقال فيه (ما أفعله)[١] .

وقيل إنَّ أبا عمرو بن العلاء قد أمالَ الأولى دون الثانية ؛ لأنّه وجد إنَّ الثانية تقتضي (مِن) فكان الألف في وسط الكلمة ، ولأن العمى من القلب[٢] .

وبهذا نرى أنّ القراء قد اختلفوا في قراءة فتح الميم وكسرها في لفظ (أَعْمَى) في قوله تعالى ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ﴾ ، فمنهم من قرأهما مفتوحتي الميم ، وهم ابن كثير ونافع وابن عامر ، ومنهم من قرأهما بكسر الميم فيهما جميعًا ، وهي قراءة أبي بكر وحمزة والكسائي ، ومنهم من قرأها بكسر الميم وفتحها ، الأول ممالًا والثاني مفخّمًا ، وهي قراءة أبي عمر بن العلاء ، إذا جعل الأول منها من عمى البصيرة ، والثاني من عمى البصر .

---

(١) ينظر : المفردات في غريب القرآن : ٥٨٨/١ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٨٢٩/٢ .

Abstract

The book (Enmothaj Al-Kashaf) by Shams Al-Din Al-Kirmani (D. 786 H), is specialized in Qur'anic studies. After reviewing it . I found that it comprised the objections of al-Fali al-Serafi (he was still alive in 712 H.), on the opinions of al-Zamakhshari (D.539 H.). moreover , Al-Kirmani responded to the objections of al-Fali, citing the opinions of al-Tibi (D. 743 H.) and al-Siraji (D. 745 H.) . Those objections were phonological , morphological, grammatical and semantic, and some of them were interpretive . Therefore, the plan of my study in this thesis included a preface and three chapters preceded by an introduction and followed by a conclusion that included the results of the study, indexes and references .

The preface included two headings : the first of which was a study of al-Kirmani's biography, and the second studied Enmothaj Al-Kashaf and what were written about it in terms of manuscripts , print books , annotations , commentaries , abridged books, critiques and responses. The first chapter carried the title "phonological Topics" . The second chapter was entitled "morphological Topics" . Furthermore , chapter three carried the title " Syntactic Issues" , and comprised three sections ; the first of which dealt with names , the second with verbs , and the third with particles .